

أول اجتماع يضم آل ثاني والجبير وشكري منذ بدء الأزمة الخليجية حول سوريا

على هامش الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.. والرباعية العربية تؤكد مطالبها لوقف مقاطعة قطر

نيويورك - الاناضول - شارك وزراء خارجية قطر والسعودية ومصر في الاجتماع الوزاري حول سوريا، في نيويورك مساء الإثنين، فيما يعد أول اجتماع يضم وزير خارجية قطر مع نظرائه من الدول المقاطعة لها منذ بدء الأزمة الخليجية في يونيو/ حزيران الماضي.

وقال المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية القطرية في بيان بثه على موقع الوزارة الإلكتروني أن الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وزير الخارجية القطري، شارك في الاجتماع الوزاري حول سوريا، وذلك على هامش الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وناقش الاجتماع- حسب البيان- مبادرات تخفيف حدة التصعيد في سوريا، وجهود المفاوضات السياسية، والجهود المبذولة لتحرير الأراضي السورية من تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

كما ناقش الاجتماع احتياجات الاستقرار والمساعدة الإنسانية لفترة ما بعد "الدولة الإسلامية". وبث الموقع الإلكتروني صورة جماعية للمشاركين في الاجتماع ظهر فيها أيضا وزير الخارجية السعودي عادل الجبير والمصري سامح شكري.

وكان لافتا في الصورة وقوف كلا من الجبير وآل ثاني جنبا إلى جنب في الصورة الجماعية. الى ذلك أكدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ضرورة تنفيذ مطالبها لإنهاء مقاطعة قطر.

وكان وزراء خارجية الرباعية العربية قد عقدوا اجتماعا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث أكدوا مجددا وحدة موقفهم تجاه قطر.

لقد اجتمعنا للتأكيد على استعدادنا للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة شريطة أن تتعهد قطر بالوفاء بقائمة تضم 13 مطلباً و6 مبادئ.

وأضاف شكري أن الدول المقاطعة تسعى جاهدة لتطبيع العلاقات مع قطر بعد وقفها "دعم الإرهاب ورعايته وزعزعة الاستقرار والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأربع".

ومن المتوقع أن يجتمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث ستناقش العلاقات بين الدوحة والدول المجاورة. وتعصف بالخليج أزمة بدأت في 5 يونيو/ حزيران الماضي، إثر قطع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر بدعوى "دعمها للإرهاب"، وهو ما تنفيه الدوحة بشدة. وتقول قطر إنها تواجه حملة "افتراءات" و"أكاذيب" تهدف إلى فرض "الوصاية" على قرارها الوطني.